الصباح الإقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 3934 | الأربعاء | 18 شعبان 1442 | 31 مارس 2021 م | السنة الرابعة عشرة

عمومية الشركة أقرت عدم توزيع أرباح

«الكويتية للاستثمار» تنجح في ضبط التكاليف لتخفيض خسائر «الجائحة» خلال 2020

العلي: أجرينا تحديثاً على إستراتيجيتنا لتتواءم مع مقتضيات العمل الجديدة ونركز على التحول الرقمي 259

مليون دينار حجم الأصول المجمعة المملوكة و 2 مليار للمدارة و 106 ملايين حقوق مساهمي الشركة الأم

جانب من العمومية

السبيعي: «الكويتية للاستثمار» واجهت أزمة كورونا بنتائج مقبولة

نتطلع إلى 2021 بإيجابية واختلاف عن العام الماضي بملامح استثمارية جديدة 45 %

عائدات محفظة «الروبوتكس» وتفوق استثمارات الشركة بالخارج «عالميا» على جميع المؤشرات

أكد رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للاستثمار د.يوسف العلي، قدرة الشركة على مواجهة الأوضاع الصعبة على مدار العام الماضي 2020، والذي شهد أزمة مزدوجة هي الأولى من نوعها تأثيراً وضغطا على القطاعين الصحي والاقتصادي في الكويت والعالم بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد.

وقال العلي خلال اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة الكويتية للاستثمار التي عقدت بحضور 89.74% من المساهمين، إن الأوضاع التي مر بها العالم والتي عصفت بالاقتصاد العالمي وعطلت الأنشطة ودفعت إلى الركود الاقتصادي في البلدان الصناعية والنامية نتيجة الجائحة، أثرت على أداء الشركة ونتائجها، غير أن جهود الإدارة التنفيذية وكافة العاملين بالشركة مكنتنا من تحسين النتائج بدرجة مهمة خلال النصف الثاني من العام وتحقيق أداء مقبولا في ظل تدهور الأوضاع الصحية محليا وعالمياً وانعكاساتها السلبية على الشأن الاقتصادي التي فرضت قيوداً على الحياة تعطل على إثرها جميع الأنشطة والأعمال الاقتصادية والتجارية.

موائمة الخطط

وأوضح العلي أنه مع بدء الجائحة التي أثرت على اقتصاديات وأسواق العالم، وافق مجلس إدارة الشركة على تكليف أحد المكاتب الاستشارية العالمية بتحديث إستراتيجية الشركة للسنوات الخمس المقبلة 2021 – 2025 لتتواءم مع تأثير الأحداث الأخيرة على الاقتصاد المحلي والعالمي ومن ثم على خطط وأداء الشركة، وتم اعتماد تحديث الاستراتيجية من مجلس الإدارة في 29 ديسمبر 2020، إذ تعتمد الاستراتيجية عدداً من المرتكزات أهمها قوة الكويتية للاستثمار كشركة استثمار بحجم أصول مملوكة يتجاوز 200 مليون دينار كويتي، وكمدير استثمار بحجم أصول مدارة تتجاوز 2 مليار دينار كويتي وبالتأكيد ضرورة التحول الرقمي.

ضبط التكاليف

وأضاف أن التعطيل القسري لمختلف الأنشطة أدى إلى تراجع أداء المؤسسات في مختلف الأنشطة الصناعية والخدمية، أبرزها قطاع النقل بمختلف أشكاله البري والبحري والجوي، وقطاع الضيافة الفندقية وخدمات المطاعم وقطاع التوزيع السلع، منوهاً بأن الشركة الكويتية للاستثمار عملت على ضبط التكاليف لتخفيض الخسائر والتي تعتبر متوقعة في ظل الأوضاع السابق ذكرها ولم تتجاوز 5.6 مليون دينار في نهاية 2020. أما الأصول المجمعة فقد بلغت 259 مليون دينار مقارنة بـ 293 مليون دينار في نهاية عام 2019، فيما بلغت حقوق مساهمي الشركة الأم 106 مليون دينار مقارنة بـ 124 مليون دينار في نهاية 2019. وأوصى مجلس إدارة الشركة بعدم توزيع أرباح عن عام 2020.

تمويل العجز

ومحلياً، أشار العلي إلى أن الاحتياطي العام قد أصبح في وضع غير ملائم بعد أن تم استخدام أمواله لتعزيز القدرة على الإنفاق العام، فإن خيارات تمويل العجز عن طريق الاقتراض أو الاستدانة سواء مباشرة من النظام المصرفي المحلي أو الدولي أو طرح سندات وأذونات خزينة بديلاً لا يمكن تجاوزه، لكن الاستدانة يجب أن تحدد بموجب معايير واضحة ومستندة على ترشيد الإنفاق ووضع خارطة طريق لمواجهة استحقاقات الدين العام خلال السنوات القادمة.

مواجهة الأزمة

بدوره أكد الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للاستثمار بدر السبيعي، قدرة الشركة على مواجهتها للأزمة الناتجة عن جائحة كورونا محققة نتائج مقبولة في ظل الظروف الصعبة، لكن لا يمكن قهر تلك الظروف دون تطور أداء الاقتصاد المحلي وتحسن بيئة الاستثمار العالمي وتمكن العالم من توفير آليات مناسبة لمكافحة الجائحة اعتماداً على العلم والمعرفة والبحوث الطبية والدوائية.

وأضاف: نأمل أن تتمكن البلاد من معالجة آثار الجائحة والتعجيل بتوفير اللقاحات الكافية لجميع سكان الكويت بما يساعد على استئناف الحياة وتنشيط مختلف الأعمال، حيث تطلع الشركة بأن يكون عام 2021 مختلفاً عن 2020 بما يعزز القدرات على تحقيق أفضل النتائج، لافتاً إلى أن العام الماضي لم يكن عادياً أو تقليدياً بعد أن انتشرت جائحة كورونا في مختلف بلدان العالم منذ نهاية 2019، مما أحدثت تعطيلاً للحياة وحركة البشر وأدى إلى زلزال عارم للاقتصاد العالمي ودفع إلى ركود وانكماش وارتفاع معدلات البطالة في مختلف بلدان العالم.

إستراتيجية محدثة

ولفت السبيعي إلى أن الشركة الكويتية للاستثمار تمكنت من تحقيق نتائج ملائمة من إدارة الأصول، وقد أكدت استراتيجية الشركة المحدثة أهمية التركيز على أدوات الاستثمار من الأنشطة غير التقليدية والتي تركز على ضرورة التحول الرقمي وتعتمد على التكنولوجيا المتطورة ومنها «فينتك» و «الروبوتكس» واستثمارات التكنولوجيا الحديثة Bio Techno–ogy والمتعلقة بالمتغيرات المناخية Climate Change.

عوائد مجزية

وأفاد السبيعي بأن هذه التوجهات الاستراتيجية أدت إلى تحقيق نتائج طيبة في 2020، فقد تمكنت محفظة الاستثمار Robo–ics من تحقيق عائد مجز بـ 45 %، مشيراً إلى أن استثمارات الشركة العالمية قد تفوقت في أدائها على جميع المؤشرات المقارنة، لكن أداء الصناديق والمحافظ الاستثمارية المحلية في عام 2020 كان متفاوتا، فقد حقق صندوق الإثير للاتصالات أداءً متميزاً بلغ 9.32 % متفوقاً على أداء مؤشر القياس الخاص (مؤشر SP لشركات الاتصالات العربية والذي حقق 5.6 %)، ونظراً لأوضاع سوق الكويت للأوراق المالية العام الماضي فقد انخفض صافي قيمة الوحدة لصندوق الرائد للاستثمار بنسبة 11.3 %، كما سجل صندوق الكويت الاستثماري انخفاضاً بنسبة 5.07 %، لكن يظل أداء الصناديق التي تديرها الشركة محلياً أفضل من أداء مؤشرات سوق الأوراق المالية، حيث أقفل مؤشر السوق العام على خسائر بلغت 11.7 % وخسر مؤشر السوق الأول للأسهم القيادية 13.26 %.

وفي إطار الاستثمار المباشر، حققت الاستثمارات العقارية للشركة في جمهورية ألمانيا الاتحادية نتائج طيبة وعملت الشركة على توزيع العوائد الناتجة من المحافظ العقارية على المستثمرين.

خطوات لمجابهة العجز

قال د. يوسف العلي، إن عجز ميزانية الكويت للسنة المالية 2020/2021 سوف يكون قياسياً وبنسبة قد تتجاوز 30 في المئة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ما يتطلب سريعاً ما يلي: ترشيد الإنفاق، تبني برامج وإستراتيجيات تؤدي إلى تعزيز إيرادات الخزينة العامة من مصادر متنوعة، عدم التفريط بأموال صندوق احتياطي الأجيال القادمة، الاقتراض يُعد بديلاً لا يمكن تجاوزه، تحسين القدرات على تنويع أدوات الاستثمار، إلى جانب وضع خارطة طريق لمواجهة استحقاقات الدين العام خلال السنوات المقبلة.

تطوير أنظمة الشركة

أكد بدر السبيعي، سعي الشركة الكويتية للاستثمار لتحقيق أفضل النتائج على استثماراتها واستثمارات العملاء، إذ عملت على تطوير أنظمتها المتعلقة بالعمليات والارتقاء بها إلى عمليات تعتمد التكنولوجيا الرقمية، كما أنها عززت قدرة العاملين على إنجاز المهام أونلاين. وساعد ذلك على انتظام الأعمال خلال العام بعد أن أدت جائحة كورونا إلى إغلاق المكاتب والإضطرار للعمل خارج مقار العمل، كما مكن تطوير العمليات من تحديث نظام التداول والتفاعل مع متطلبات سوق الكويت للأوراق المالية.

أكد أن التنافسية والكفاءة أهم العوامل عند دراسة أي عملية اندماج مصرفية

الهاشل: الكويت تحتاج خطة تطوير شاملة لتنويع اقتصادها وخلق الوظائف

قال محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل أن على الجهات الرقابية النظر في الكثير من الجوانب عند دراسة عمليات الاندماج او الاستحواذ في القطاع المصرفي واهمها الاستقرار المالي وزيادة التنافسية والكفاءة التشغيلية للكيان الجديد.

جاء ذلك في بيان صحفي لبنك الكويت المركزي على هامش مشاركة الدكتور الهاشل أمس الثلاثاء في حلقة نقاشية حول القطاع المصرفي والمالي في الكويت نظمتها مؤسسة غلوبال فاينانس العالمية المختصة في الشؤون الاقتصادية والمصرفية والمالية.

وذكر الهاشل وفقا للبيان ان جهود تدعيم القطاع المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي المبذولة على مدار العقد الماضي أتت ثمارها حيث واجهت البنوك الكويتية الأزمة الراهنة من موقع قوة.

واكد أهمية عمليات التحول الرقمي ودور (المركزي) في دعم التقنيات المالية والابتكار في تقديم الخدمات المالية من خلال البيئة الرقابية التجريبية وما أصدره من تعليمات في مجال تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني وغيرها.

ولفت ايضا إلى أهمية مراعاة القطاع المصرفي لاعتبارات البيئة والمجتمع والحوكمة التي ازدادت أهميتها وسط تداعيات الجائحة ومدى تقدم الكويت في هذا الشأن في ظل الاعتماد الكبير على النفط ومدى الارتباط بين القطاع المصرفي والقطاع النفطي في البلاد.

وأشار الهاشل إلى أثر التغير المناخي ومستقبل الصناعة النفطية على علاقة البنوك بالقطاع النفطي وضرورة استعداد البنوك لمواجهة المخاطر المادية والانتقالية والمالية وكل أنواع المخاطر التي قد تنشأ مما يحصل في العالم على صعيد التغير المناخي.

واستعرض عددا من الاجراءات التي اتخذها المركزي لتعزيز الحوكمة في القطاع المصرفي ومن بينها ضرورة وجود أعضاء مستقلين في مجالس إدارات البنوك مؤكدا حرص بنك الكويت المركزي على تحقيق المساواة بين الجنسين في فرص العمل في البنك حيث تشكل نسبة الموظفات في البنك 58 في المئة في جميع المستويات الوظيفية.

وذكر في هذا الشأن عددا من مبادرات المركزي ومن بينها مبادرة (كفاءة) التي أطلقها بالتعاون مع البنوك الكويتية ومعهد الدراسات المصرفية بهدف تطوير الكفاءات الوطنية في المجالات الاقتصادية والمصرفية والمالية من خلال مجموعة من البرامج المعدة خصيصا لتلبية احتياجات العمل المالي والمصرفي في الكويت.

مؤشرات البورصة تواصل التباين .. و«العام» ينخفض 10.8 نقاط

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على انخفاض مؤشر السوق العام 10.8 نقطة ليبلغ مستوى 5735ر76 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0.19 في المئة. وتم تداول كمية أسهم بلغت 197.2 مليون سهم تمت عبر 8601 صفقة نقدية بقيمة 37 مليون دينار (نحو 118.4 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 13.4 نقطة ليبلغ مستوى 4681.69 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.29 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 118.3 مليون سهم تمت عبر 4204 صفقات نقدية بقيمة 10.5 مليون دينار (نحو 33.6 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 21.3 نقطة ليبلغ مستوى 6268.94 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0.34 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 78.8 مليون سهم تمت عبر 4397 صفقة بقيمة 26.4 مليون دينار (نحو 84.48 مليون دولار).

وفي غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 12.7 نقطة ليبلغ مستوى 4857.55 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.26 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 91.5 مليون سهم تمت عبر 2922 صفقة نقدية بقيمة 9 ملايين دينار (نحو 28.8 مليون دولار). وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (ايفا فنادق) و(استلاكية) و(سنام) و(مراكز) أما شركات (وطني) و(زين) و(بيتك) و(عقارات ك) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (كميك) و(زين) و(مراكز) و(اسس) الأكثر انخفاضا.